حقيقة الإيمان ومذهب أهل السنة والفرق فيه

* * * * * * * * *

اختلف الناس قديما وحديثا في مسائل الإيمان([1])، فاختلفوا في تعريفه إلى:

أـ مرجئة مُفرِّطة يقولون: الإيمان هو التصديق وهم عامة المرجئة، أو هو التصديق والإقـرار وهو قول مرجئة الفقهاء، ومنهم من غلا فقـال: إن الإيمـان هـو المعرفة فقط وهم الجهميـة، ومنهم من قال هو الإقرار فقط وهم الكرامية.

ب ـ خوارج غاليـة يقولـون: إن الإيمان هو فعل كل ما أمر الله به ورسوله والانتهاء عن كل ما نهى الله عنه ورسوله، فمن قصر في أمر واحد أو فعل محرما واحدا فقد كفر بالله العظيم، فأخرجوا أهل الذنوب من الإسلام وضيقوا رحمة الله الواسعة،

---

[1]() ذكر ابن تيميـة رحمـه اللـه سـببا علميـا مـن أسـباب الخلاف فـي مسـائل الإيمـان فقـال: فـان النـاس كـثر نزاعهـم فـي مواضـع فـي مسـمى الإيمـان والإسلام لكثرة ذكرهما وكثرة كلام الناس فيهما والاسم كلما كثر التكلـم فيـه فتكلم به مطلقا ومقيدا بقيد ومقيد بقيد آخر فـي موضـع آخـر كـان هـذا سـببا لاشتباه بعض معناه ثم كلما كثر سماعه كثر من يشتبه عليه ذلك ومن أسـباب ذلك أن يسمع بعض الناس بعض مـوارده ولا يسـمع بعضـه ويكـون مـا سـمعه مقيدا بقيد أوجبه اختصاصه بمعنى فيظن معناه في سائر موارده كـذلك فمـن اتبع علمه حتى عرف مواقع الاستعمال عامة وعلم مأخذ الشبه أعطى كل ذي حق حقه وعلم أن خير الكلام كلام الله وأنه لا بيان أتم من بيانه وأن مـا أجمـع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف مـا تنـازعوا فيـه (راجـع مجموع فتاوى ابن تيمية ج 7 /357)

وحكموا عليهم بأنهم في جهنم خالدون.

ووافقهم على ذلك المذهب المعتزلة وإن اختلفوا معهم في الاسم، فقد سموا فاعل المعصية فاسقا وجعلوه في منزلة بين الإيمان والكفر، فلا يسمونه مؤمنا ولا كافرا وسموها المنزلة بين المنزلتين، أي بين الكفر والإيمان، وحكموا عليه بالخلود في جهنم في الآخرة ومآل المذهبين واحد.

ج ـ وقد هدى الله تعالى أهل السنة إلى الحق في ذلك، فكانوا وسطا بين طرفين، بين تفريط المرجئة وإفراط الخوارج، فقالوا:

الإيمان مركب من عمل (اعتقاد) بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية([1])، وسيأتي بيان

---

[1]() اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلافا كثيرا فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة رحمهم الله وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين إلى أنه اعتقاد بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالجوارح وهذا هو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة وسيأتي نقل نصوص أقوال الأئمة وأهل الحديث في تعريفه، وذهب كثير من الأحناف أنه الإقرار باللسان والتصديق بالجنان ومنهم من يقول إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي والى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي ويروى عن أبي حنيفة أيضا وهذا القول معارض لكثير من نصوص القرآن والستة ، وذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به وهذا مذهب فاسد، وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسن الصالحي أحد رؤساء القدرية إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب وهذا القول أظهر فسادا مما قبله فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام ولم يؤمنوا بهما ولهذا قال موسى لفرعون (لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض بصائر) وقال تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي كما يعرفون أبناءهم ولم يكونوا مؤمنين به بل كافرين به معادين له وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمنا فإنه قال:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أو حذار مسبة لوجدتني سمحا بذاك مبينا

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمنا كامل الإيمان فإنه لم يجهل ربه بل هو عارف به (قال رب فأنظرني إلي يوم يبعثون) (قال رب بما أغويتني) (قال

مذهبهم مفصلا إن شاء الله تعالى، وقد انبنى على هذا الخلاف في تعريف الإيمان خلاف في كثير من المسائل ومنها:

* حقيقة الإيمان وتعلقه بالقلب واللسان والجوارح.

* زيادة الإيمان ونقصانه.

* تفاضل شُعب الإيمان وتفاضل أهله فيه.

* هل الإيمان شيءٌ واحد لا يتجزأ أم لا ؟

* هل يصح أن يجتمع في العبد طاعة ومعصية وتقوى وفجور؟

* هل يكفر مرتكب الكبيرة ؟

* هل يكفر من قال أو فعل الكفر بقوله وفعله المجرد أم لابد أن يكون جاحداً أو مستحلاً ؟

* هل يجوز الاستثناء في الإيمان أم لا ؟

* الفرق بين الإيمان (الإسلام) الحكمي ـ وهو ما يكون في أحكام الدنيا الظاهرة ـ وبين الإيمان الحقيقي.

* التلازم بين الظاهر والباطن وأن أحكام الدنيا تجري على الظاهر إلى غير ذلك من المسائل التي اختلفت فيها الفرق مع أهل السنة والجماعة، وسنكتفي بذكر ما سبق من المسائل في مباحث لاحقة لأهميتها وتأثيرها في الخلاف القائم بين الجماعات الإسلامية اليوم.

فبعزتك لأغوينهم أجمعين) وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان إما أن يكون ما يقوم به القلب واللسان وسائر الجوارح كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم، أو بالقلب واللسان دون الجوارح كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه أو باللسان وحده كما تقدم ذكره عن الكرامية أو بالقلب وحده وهو إما المعرفة كما قاله الجهم أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي ولا يصح من هذه الأقوال كلها إلا قول جمهور العلماء وهو القول الأول (راجع شرح العقيدة الطحاوية/373ـ 374 مع التنبه إلى بعض الأخطاء الواردة في كلام الشارح)

تعريـف الإيمـان

**** *

إن من أعظم مسائل الخلاف التي وقعت بين الأمة والتي مازالت تلقي بظلالها إلى يومنا هذا الخلاف في تعريف الإيمان وماهيته وحقيقته وحدوده، ونحن نذكر إن شاء الله تعالى مذهب

أهل السنة في ذلك على وجه الإجمال، ونتبعه بذكر من خالفه من فرق المرجئة والخوارج، ثم نذكر إن شاء الله تعالى ثمرة الخلاف وبعض ما يترتب عليه من أحكام مهمة في مباحث لاحقة.

هذا وليس غرضنا في هذا الباب ذكر أدلة كل فريق بالتفصيل مع الترجيح بينهما، ولكن المقصود ذكر جمل من مذهب السلف وأهل السنة والفرق المخالفة لهم وذلك على وجه العموم، فنقول وبالله التوفيق:

مذهب السلف في تعريف الإيمان.

أجمع أهل السنة والجماعة على أن الإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص وأنه اعتقاد بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح، ومنهم من قال: قولٌ وعملٌ ونية، ومنهم من زاد واتباع للسنة، ومنهم من قال: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وأن أهله يتفاضلون فيه وكل ذلك صحيح إن شاء الله.

* فقد اتفقت أدلة القرآن والسنة على أن الإيمان يزيد وينقص وأن أهله يتفاضلون فيه، ومن هذه الأدلة قول الله تعالى (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون)[1]، ومن ذلك أيضا قوله تعالى (هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم)[2]، وقال تعالى (والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم)[3] وهذا المعنى واضح أيضا في قوله تعالى عن أهل الكهف (إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى)[4] إلى غير ذلك من آيات الكتاب العزيز المصرحة بزيادة الإيمان ونقصانه.

* وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله: (بينا أنا

---

[1] () سورة الأنفال، الآية: 2.

[2] () سورة الفتح، الآية: 4.

[3]

[4] ((سورة الكهف، الآية: 13.

نائم رأيت الناس يُعرَضون عليَّ وعليهم قُمُص، منها ما يبلغ الثُّدِي، ومنها دون ذلك، وعُرض علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره)، قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله، قال : (الدين)([1])، فالحديث يدل على أن الإيمان درجات متعددة وليس درجة واحدة، وأن أهله يتفاضلون فيه بالزيادة والنقصان.

* وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي قال: (إن أتقاكم لله وأعلمكم بالله أنا)، وفي رواية أخرى: (فوا لله إني أعلمكم بالله وأشدكم له خشية)([2])، وهذا أيضا دليل على أن هناك من الناس من هو تقي وهناك من هو أتقى وأعلم، وهذه صيغة واضحة في التفضيل وزيادة الإيمان ونقصانه.

* وعن أبي سعدي الخدري عن النبي أنه قال: (ما تُضارون في رؤية الله تبارك وتعالى يوم القيامة....) الحديث وفيه: قيل يا رسول الله وما الجسر؟ قال: (دحض

---

[1]() رواه البخاري في صحيحه، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ورواه أيضا مسلم والترمذي وابن حبان والنسائي وأحمد والطبراني والدارمي وأبو يعلى والبيهقي.

[2]()رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب قول النبي أنا أعلمكم بالله عن عائشة قالت: كان رسول الله إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون، قالوا: إنا لسنا كهيئتك يا رسول الله إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فيغضب حتى يعرف الغضب في وجهه ثم يقول (إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا)، وفي رواية أخرى عنده (إني أرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي)، وورد نحو هذا في حديث أنس في كتاب النكاح بلفظ (والله أني لأخشاكم لله وأتقاكم له)، وله أيضا في باب من لم يواجه الناس بالعتاب في كتاب الأدب عن عائشة قالت: صنع النبي شيأ فترخص فيه فتنزه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي فخطب فحمد الله ثم قال (ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه، فوالله إني لأعلمهم بالله عز وجل وأشدهم له خشية) وروى مسلم نحوه، وللحاكم عن عائشة مرفوعا (قد علموا إني أتقاهم لله وأءداهم للأمانة). ورواه الإسماعيلي في مستخرجه بلفظ: (والله إن أبركم وأتقاكم أنا) وعند أبي يعلى في مسنده (وإني لأرجو أن أكون أتقاكم لله وأعلمكم بحدود الله)، ورواه بألفاظ مختلفة أحمد وابن حبان والبيهقي والطبراني واللالكائي في الاعتقاد والشافعي في المسند ومالك في الموطأ وابن عبد البر في التمهيد.

مزلة فيه خطاطيف وكلاليب وحسك تكون بنجد فيها شويكة يقال لها السعدان، فيمر المؤمنون كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب، فناج مسلم ومخدوش مرسـل ومكـدوس في نار جهنـم...) إلى قوله : (فيقول ـ أى رب العزة جل وعلا ـ: (ارجعـوا فمـن وجدتم في قلبـه مثقـال دينـار فأخرجـوه) ـ أى من النار ـ فيُخرجون خلقا كثيرا، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا، ثم يقول: (ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه)، فيُخرجون خلقا كثيرا، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا، ثم يقول: (ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه)، فيُخرجون خلقا كثيرا...) وفي لفظ آخر عنه قال : (يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقول الله تعالى: (أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان)، فيخرجون منها قد اسودوا، فيُلقون في نهر الحيا ـ أو الحيـاة شك مالك ـ فينبتون كما تنبت الحبة في جانب السيل، ألم تر أنها تخرج صفراء ملتوية)[1]، وهذا الحديث من أشد الأدلة وضوحا في زيادة الإيمان ونقصانه وأن أهله يتفاضلون فيه، فمنهم من يسعفه إيمانه وعمله أن يجاوز الصراط كطرف العين لكمال إيمانه وعمله، ومنهم من يمر عليه كالبرق وهو أقل ممن قبله ولا شك، ومنهم من يجاوز الصراط كالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب وهذا كله بحسب تمام الإيمان والعمل ونقصانه، ثم إن منهم من هو ناج مسلم ومخدوش مرسـل ومكـدوس في نار جهنـم.

ومن كان من أهل الإيمان ولكنه قد ظلم نفسه بارتكاب ما نهى الله عنه فإنه يُخرج من النار بعد أن يُمحَّص فيها وينقى من ذنوبه

---

[1]() هذا الحديث رواه بألفاظه المختلفة البخـاري ومسـلم وأحمـد وابـن حبـان والحاكم وأبو عوانة وابن مندة في الإيمان.

ويدخل الجنة وإن كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان فقط.

* ومما يدل على ذلك أيضا ما ورد عن أبي هريرة أن النبي قال: (أكمل المؤمنون إيمانا أحسنهم خلقا)([1])، والناس يفاضلون ولا شك في الخلق فمنهم من بلغ من ذلك المنتهى ومنهم من هو دون ذلك، فأحسن الناس إيمانا أحسنهم خلقا.

* وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: (أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر)([2])، وهذا الحديث واضح الدلالة في أن الإيمان يزيد وينقص وأن من الناس من فيه خصلة واحدة من خصال النفاق ومنهم من يجمع أكثر من ذلك.

قال ابن تيمية رحمه الله: روى الناس من وجوه كثيرة مشهورة عن حماد بن سلمة وعن أبي جعفر عن جده عمير بن حبيب الخطمي وهو من أصحاب رسول الله قال: الإيمان يزيد وينقص، قيل له: ما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه، وروى إسماعيل بن عياش عن جرير بن عثمان عن الحارث بن محمد عن أبي الدرداء قال: الإيمان يزيد وينقص...إلى أن قال ابن تيمية:

وصح عن عمار بن ياسر أنه قال: ثلاث من كُنَّ فيه فقد استكمل الإيمان: الإنصاف من نفسه، والإنفاق من الإقتار، وبذل السلام للعالم، ذكره البخاري في صحيحه،وقال جندب

---

[1]) رواه أحمد وأبو داود وابن حبان والترمذي والبيهقي والحاكم وقال: صحيح، ورواه الطبراني في الأوسط والكبير والبزار وأبو يعلى بسند حسن وهو عند بعضهم بلفظ (أكمل الناس إيمانا)، (أحسن الناس إيمانا)

[2]() رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وابن حبان والبيهقي وأبو عوانة.

بن عبد الله وابن عمر وغيرهما: تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيمانا، والآثار في هذا الباب كثيرة عن الصحابة والتابعين في كتب كثيرة معروفة.اهـ([1])

وقال ابن القيم رحمه الله في فوائد حديث وفد عبد القيس([2]): ففي هذه القصة أن الإيمان بالله هو مجموع هذه الخصال من القول والعمل كما على ذلك أصحاب رسول الله والتابعون وتابعوهم كلهم، وعلى ذلك ما يقارب مائة دليل من الكتاب والسنة. اهـ([3])

وقد ذكر عبد الله بن أحمد بالأسانيد الصحيحة عن بعض الصحابة والتابعين قولهم في تعريف الإيمان، فساق عن أبي هريرة أنه كان يقول: الايمان يزداد وينقصن، وعن أبي الدرداء أنه كان يقول: الايمان يزداد وينقص، وعن عمير بن حبيب بن خماشة الخطمي أنه قال: الايمان يزيد وينقص فقيل له وما زيادته ونقصانه قال إذا ذكرنا الله عز وجل وخشيناه فذلك زيادته وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك، وعن إبراهيم بن شماس قال:

---

[1] ()راجع مجموع الفتاوى ج 7/223-225.

[2]() حديث وفد عبد القيس حديث مشهور رواه البخاري في عدة أبواب منها كتاب الإيمان باب أداء الخمس من الإيمان عن أبي جمرة قال: كنت أقعد مع بن عباس يجلسني على سريره فقال أقم عندي حتى أجعل لك سهما من مالي فأقمت معه شهرين ثم قال إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي قال من القوم أو من الوفد قالوا ربيعة قال مرحبا بالقوم أو بالوفد غير خزايا ولا ندامى فقالوا يا رسول الله إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر الحرام وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر فمرنا بأمر فصل نخبر به من وراءنا وندخل به الجنة وسألوه عن الأشربة فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع أمرهم بالإيمان بالله وحده قال أتدرون ما الإيمان بالله وحده قالوا الله ورسوله أعلم قال شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس ونهاهم عن أربع عن الحنتم والدباء والنقير والمزفت وربما قال المقير وقال احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم) ورواه بألفاظ مختلفة أيضا مسلم والنسائي والترمذي وأبو داود وأحمد وابن خزيمة وابن حبان واللالكائي في اعتقاد أهل السنة وابن منده والبيهقي في السنن والاعتقاد والحاكم في المستدرك وابن أبي شيبة وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير والطحاوي في شرح معاني الآثار وابن مندة في الإيمان.

[3]() زاد المعاد ج 3/607

سئل فضيل بن عياض رحمه الله وأنا اسمع عن الإيمان فقال: الإيمان عندنا داخله وخارجه الإقرار باللسان والقبول بالقلب والعمل به، وعن ابن جريج رحمه الله قال: الإيمان قول وعمل، وعن أبي إسحاق الفزاري رحمه الله أنه سئل عن الإيمان فقال: الإيمان قول وعمل، وعن ابن المبارك والنضر بن شميل رحمهما الله قالا: الإيمان قول وعمل والإيمان يتفاضل، وعن بقية وإسماعيل ابن عياش رحمهما الله قالا: الإيمان قول وعمل، وعن ابن طاووس عن أبيه رحمهما الله قال: مثل الإيمان كشجرة فاصلها الشهادة وساقها وورقها كذا وثمرها الورع ولا خير في شجرة لا ثمر لها، ولا خير في إنسان لا ورع له، وعن عبد الله بن نافع قال: كان مالك رحمه الله يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وعن الحسن رحمه الله قال: الإيمان قول، وعن عبيد بن عمير الليثي رحمه الله أنه قال: ليس الإيمان بالتمني ولكن الإيمان قول يعقل وعمل يعمل. اهـ([1])

وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر رحمه الله تفصيل ما ذكره ابن القيم هنا بإجمال ونقل إجماع العلماء بعد طبقات السلف التي ذكرها عبد الله بن أحمد على أن الإيمان قول وعمل واعتقاد فقال رحمه الله: وأجمع أهل الفقه والحديث أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان...وأما سائر الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر منهم مالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام وداود بن علي الظاهري والطبري ومن سلك سبيلهم فقالوا: الإيمان قول وعمل، قول باللسان وهو الإقرار واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح مع الإخلاص بالنية الصادقة، قالوا: وكل ما يطاع

---

[1]() راجع السنة لعبد الله بن أحمد ج 1/313: 317

الله عز وجل به من فريضة ونافلة فهو من الإيمان، والإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعاصي. اهـ[1]

وأنا أسوق نصوص أقوال علماء السلف بعد التابعين كما رواها عنهم أبو القاسم اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة.

فقد جمع رحمه الله أكثر نصوص علماء أهل السنة في تعريف الإيمان، وذلك بعد أن ذكر رحمه الله بابا في سياق من رُسم بالإمامة في السنة والدعوة والهداية إلى طريق الاستقامة بعد رسول الله سواء من الصحابة أومن التابعين ومن بعدهم ممن يُعد من أئمة السنة.

وبعد أن ساق بسنده إلى أبي حيان البصري قال: سمعت الحسن يقول: لا يصح القول إلا بعمل، ولا يصح قول وعمل إلا بنية، ولا يصح قول وعمل ونية إلا بالسنة.

قال اللالكائي رحمه الله: اعتقاد أبي عبد الله سفيان بن سعيد الثوري قال: والإيمان قول وعمل ونية، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولا يجوز القول إلا بالعمل ولا يجوز القول والعمل إلا بالنية، ولا يجوز القول والعمل والنية إلا بموافقة السنة. اهـ

وقال رحمه الله: اعتقاد سفيان بن عيينة قال: السنة عشرة فمن كنَّ فيه فقد استكمل السنة ومن ترك منها شيئا فقد ترك السنة ـ وذكر فيها ـ والإيمان قول وعمل. اهـ

وقال رحمه الله: اعتقاد أحمد بن حنبل قال: والإيمان قول وعمل على سنة وإصابة ونية، والإيمان يزيد وينقص، وأكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا. اهـ

---

[1]() راجع كتاب الإيمان لابن تيمية /313ـ 314.

وقال رحمه الله: اعتقاد أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في جماعة من السلف الذين يروي عنهم، قال: لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم ـ وعدّ منهم طائفة ـ فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء: إن الدين قول وعمل ، وذلك لقوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة)[1]. اهـ

وقال رحمه الله: اعتقاد أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وجماعة من السلف ممن نقل عنهم رحمهم الله ـ وساق بسنده إلى أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ـ قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدانه من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. اهـ

وقال رحمه الله: اعتقاد أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص وبه الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله وعليه مضى أهل الدين والفضل. اهـ[2]

وما ذكره اللالكائي رحمه الله تعالى عن الأئمة والعلماء السابق ذكرهم متفق عليه بين الأئمة من أهل السنة لم يخالف في ذلك أحد منهم.

هذا ولم أذكر كلام أبي ثور ـ إبراهيم بن خالد الكلبي ـ رحمه الله الذي ذكره اللالكائي حيث وافق في بعض قوله المرجئة فقال: الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح، فإنه رحمه الله لم يذكر من أعمال القلب إلا التصديق فقط، وقد

---

[1]() سورة البينة، الآية: 5.

[2]() شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبة الله بن الحسين بن منصور الطبري اللالكائي ج 1/151: 186.

مر قول السلف الذي اتفقـوا عليه في تعريف الإيمان، وأنهم قالوا اعتقـاد بالقلب ولم يقولـوا تصديق بالقلب.

ومن المعلـوم أن للقلب أقوالاً وأعمـالاً غيـر التصديق من العلم والمعرفة والخشوع واليقين والصدق والخشية والرضا بالقضاء وغير ذلك من أقوال القلب وأعماله، إلا أن يكون مقصده التصديق الانقيادي وهو الذي يتضمن عمل القلب والجوارح.

ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله: لكن أحمد كان أعلم بمقالات الناس من غيره، فكان يعرف قول الجهمية في الإيمان، وأما أبو ثور فلم يكن يعرفه ولا يعرف إلا مرجئة الفقهاء...إلى قوله رحمه الله: وأحمد كان أوسع علماً بالأقوال والحجج من أبي ثور. اهـ[1]

وفي تعريف الإيمان قال ابن تيمية رحمه الله وهو يحكي أقوال السلف: ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان، فتارة يقولون: هو قول وعمل، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنة، وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل ذلك صحيح، فإذا قالوا: قول وعمل فإنه يدخل في القول قول القلب واللسان جميعا، وهذا هو المفهوم من لفظ القول والكلام...إلى أن قال رحمه الله:

إن من قال من السلف: إن الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل الجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يُفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال قول وعمل ونية قال: القول يتناول الاعتقـاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يُفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوبا لله إلا باتباع السنة.

---

[1]() مجموع الفتاوى ج 7/387.

اهـ[1]

وقال أيضا رحمه الله: قال الحميدي: سمعت وكيعا يقول: أهل السنة يقولون الإيمان قول وعمل، والمرجئة يقولون: الإيمان قول، والجهمية يقولون: هو المعرفة، وفي رواية أخرى عنه: وهذا كفر.

وقال محمد بن عمر الكلابي: سمعت وكيعا يقول: الجهمية شر من القدرية، قال: وقال وكيع: المرجئة الذين يقولون: الإقرار يجزئ عن العمل، ومن قال ذلك فقد هلك، ومن قال النية تجزئ عن العمل فهو كفر، وهو قول جهم[2].

قال ابن تيمية: ولهذا كان القول إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة، وقد حكى غير واحد الإجماع على ذلك، قال الشافعي: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم وممن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر. اهـ[3]

هذا وقد ذكر كثيرٌ من العلماء مذهب السلف في تعريف الإيمان بتفصيل مع ذكر الأدلة عليه، ومن أراد المزيد في ذلك عما ذكرنا فأنا أُحيله على كتاب (الإيمان) لأبي عبيد القاسم بن سلام فإنه

---

[1]() مجموع الفتاوى ج 7/170 ـ 171.

[2]() ومن لوازم مذهب المرجئة استواء الناس تقيهم وفاجرهم في مسمى الإيمان، وذلك بناء على استوائهم في أصله وهذا فاسد معلوم البطلان، ولذلك فقد قال عبد الوهاب بن مجاهد ابن جبر: كنت عند أبي فجاء أخي يعقوب، فقال يا أبتاه: إن لنا أصحابا يزعمون أن إيمان أهل السماء وأهل الأرض واحد، فقال: يا بني ما هؤلاء بأصحابي، لا يجعل الله من هو منغمس في الخطايا كمن لا ذنب له. (راجع سير أعلام النبلاء ج 4/455)، وقد أورد أيضا في ترجمة طاووس اليماني أنه قال: عجبت لإخواننا من أهل العراق يسمون الحجاج مؤمنا قال الذهبي: يشير إلى المرجئة منهم، الذين يقولون: هو مؤمن كامل الإيمان مع عسفه وسفكه للدماء وسبه للصحابة. (السير ج 5/44)، وأورد في ترجمة ميمون بن مهران أنه قد خاصمه رجل في الإرجاء، فبينما هما على ذلك، إذ سمعا امرأة تغني، فقال له ميمون: أين إيمان هذه من إيمان مريم بنت عمران، فانصرف الرجل ولم يرد عليه. (السير ج 5/73)

[3]() مجموع الفتاوى ج 7/307 ـ 308.

مفيد جدا في هذا الباب، وكتاب (الإيمان) لأبي بكر بن أبي شيبة، والسنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، وكتاب (الشريعة) للآجُرِّي، و(الإبانة) لابن بطة، و(التوحيد) لابن خزيمة، و(شرح السنة) للبغوي، و(الإيمان) لمحمد بن إسحاق، وكتب الإيمان في الصحاح وكتب السنة المسندة، فإنها قد أثبتت مذهب السلف بتفصيل، ومن أكثر الكتب تفصيلا في هذا الباب ما كتبه ابن تيمية رحمه الله وخاصة في الجزء السابع من مجموع الفتاوى، وفيما ذكرناه كفاية في بيان أن مذهب السلف في الإيمان: قول وعمل واعتقاد ويزيد وينقص.

مذهب المرجئة في تعريف الإيمان.

انقسمت فرق المرجئة في الإيمان إلى اثنتي عشرة فرقة وهي أصول فرقهم، كما ذكر ذلك ابن تيمية رحمـه الله تعالى نقلا عن الأشعري رحمـه الله حيث قال في المقالات: اختلفت المرجئة في الإيمان ما هو؟ وهم اثنتا عشرة فرقة:

* الفرقة الأولى: يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسوله وبجميع ما جاء من عند الله فقط، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب والمحبة لله ولرسوله والتعظيم لهما والخوف والعمل بالجوارح فليس بإيمان، وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به، وهذا قول يُحكى عن الجهم بن صفوان، وزعمت الجهمية أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون الجوارح.

* الفرقة الثانية: يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة فقط والكفر هو الجهل به فقط، فلا إيمان بالله إلا المعرفة به، ولا كفر بالله إلا الجهل به، وأن قول القائل إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر،

ولكنه لا يظهر إلا من كافر، وذلك أن الله كفر من قال ذلك وأجمع المسلمون أنه لا يقوله إلا كافر، وزعموا أن معرفة الله هي المحبة له وهي الخضوع لله.

وأصحاب هذا القول لا يزعمون أن الإيمان بالله إيمان بالرسول، ويقولون إنه لا يؤمن بالله إلا من آمن بالرسول، ليس ذلك لأنه مستحيل ولكن الرسول قال: (من لم يؤمن بي فليس بمؤمن بالله)، وزعموا أيضا أن الصلاة ليست عبادة لله وأنه لا عبادة إلا بالإيمان به، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص وهو خصلة واحدة وكذلك الكفر، والقائل بهذا القول أبو الحسين الصالحي.

* الفرقة الثالثة: يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة به والخضوع له، وهو ترك الاستكبار عليه والمحبة لله، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن، وزعموا أن إبليس كان عارفا بالله غير أنه كفر باستكباره على الله، وهذا قول قوم من أصحاب يونس السمري.

* الفرقة الرابعة ـ وهم أصحاب أبي شمرو يونس ـ: يزعمون أن الإيمان بالله والمحبة له والخضوع له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شيء ما لم تقم عليه حجة الأنبياء، وإن كانت قد قامت عليه حجة الأنبياء فالإيمان الإقرار بهم والتصديق لهم والمعرفة لما جاء من عند الله عنهم داخل في الإيمان، ولا يسمون كل خصلة من هذه الخصال إيمانا ولا بعض إيمان حتى تجتمع هذه الخصال، فإذا اجتمعت سموها إيمانا لاجتماعها، وجعلوا ترك كل خصلة من هذه الخصال كفرا، ولم يجعلوا الإيمان متبعضا ولا محتملا للزيادة والنقصان.

* الفرقة الخامسة وهم أصحاب أبي ثوبان: يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وما لا يجوز في العقل إلا أنه يفعله.

* الفرقة السادسة: يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وفرائضه المجمع عليها والخضوع له بجميع ذلك والإقرار باللسان، وزعموا أن خصال كل منها طاعة، وأن كل واحدة إذا فُعلت دون الأخرى لم تكن طاعة كالمعرفة بلا إقرار، وأن ترك كل خصلة من ذلك معصية، وأن الإنسان لا يكفر بترك خصلة واحدة، وأن الناس يتفاضلون في إيمانهم ويكون بعضهم أعلم وأكثر تصديقا له من بعض، وأن الإيمان يزيد ولا ينقص، وهذا قول الحسين بن محمد وأصحابه.

* الفرقة السابعة الغيلانية أصحاب غيلان: يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله الثانية والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول وبما جاء من عند الله، وذلك أن المعرفة عنده اضطرار فلذلك لم يجعلها من الإيمان، وكل هؤلاء الذين حكينا قولهم من الشمرية والجهمية والغيلانية والنجارية ينكرون أن يكون في الكفار إيمان، وأن يقال فيهم بعض إيمان، إذ كان الإيمان لا يتبعض عندهم.

* الفرقة الثامنة من أصحاب محمد بن شبيب: يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شيء، والإقرار والمعرفة بأنبيائه وبرسله وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ونقلوه عن النبي من الصيام والصلاة ونحو ذلك لا نزاع بينهم فيه والخضوع لله وهو ترك الاستكبار عليه.

وزعموا أن إبليس قد عرف الله وأقر به، وإنما كان كافراً لأنه استكبر ولولا استكباره ما كان كافرا، وأن الإيمان يتبعض ويتفاضل أهله، وأن الخصلة من الإيمان قد تكون طاعة وبعض إيمان، ويكون صاحبها كافرا بترك بعض الإيمان ولا يكون مؤمنا إلا بإصابة الكل، وكل رجل يعلم أن الله واحد ليس كمثله شيء، ويجحد الأنبياء فهو كافر بجحده الأنبياء، وفيه خصلة من الإيمان

وهي معرفته بالله سبحانه.

* الفرقة التاسعة المنتسبين إلى أبي حنيفة وأصحابه: يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبالرسول والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير[1].

* الفرقة العاشرة أصحاب أبي معاذ التومني: يزعمون أن الإيمان ترك ما عَظُم من الكبائر، وهو اسم لخصال إذا تركها أو ترك خصلة منها كان كافراً، فتلك الخصلة التي يكفر بتركها إيمان، وكل طاعة إذا تركها التارك لم يجمع المسلمون على تكفيره فتلك الطاعة شريعة من شرائع الإيمان، تاركها إن كانت فريضة يوصف بالفسق، فيقال له إنه يفسق ولا يسمى بالفسق ولا يقال فاسق، وليست تخرج الكبائر من الإيمان إذا لم تكن كفرا.

وتارك الفرائض مثل الصلاة والصيام والحج على الجحود بها والرد لها والاستخفاف بها كافر بالله، وإنما كفر للاستخفاف والرد والجحود، وإن تركها غير مستحل لتركها متشاغلا مسوفا يقول الساعة أصلي وإذا فرغت من لهوي وعملي فليس بكافر،

---

[1]() قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في شرح قول الطحاوي: والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان: وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي رحمه الله إنه ــ أي الإيمان ــ الإقرار باللسان والتصديق بالجنان ومنهم من يقول إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رحمه الله ويروى عن أبي حنيفة، وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم أو بالقلب واللسان دون الجوارح كما ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله أو باللسان وحده كما تقدم عن الكرامية أو بالقلب وحده وهو إما المعرفة كما قال الجهم أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي (راجع شرح الطحاوية لابن أبي العز/ 373ـ 374)، وقال ابن نجيم : والإيمان التصديق بجميع ما جاء به محمد عن الله تبارك وتعالى مما علم مجيئه به ضرورة، وهل هو فقط أو هو مع الإقرار قولان، فأكثر الحنفية على الثاني والمحققون على الأول، والإقرار شرط إجراء أحكام الدنيا بعد الاتفاق على أنه يعتقد متى طولب به أتى به فإن طولب به فلم يقر فهو كفر عناد (راجع البحر الرائق لابن نجيم ج 5/129)

وإن كان يصلي يوما ووقتا من الأوقات ولكن نفسقه، وكان أبو معاذ يقول: من قتل نبياً أو لطمه كفر، وليس ذلك من أجل اللطمة كفر ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له.

* الفرقة الحادية عشرة أصحاب بشر المريسي: يزعمون أن الإيمان هو التصديق، لأن الإيمان في اللغة هو التصديق وما ليس بتصديقٍ فليس بإيمان، ويزعم أن التصديق يكون بالقلب واللسان جميعا، وإلى هذا القول كان يذهب ابن الرواندي.([1])

وكان يزعم أن الكفر هو الجحد والإنكار والستر والتغطية، وليس يجوز أن يكون الكفر إلا ما كان في اللغة كفرا، ولا يجوز إيمان إلا ما كان في اللغة إيمانا، وكان يزعم أن السجود

---

[1]() قال ابن القيم: ونحن نقول الإيمان هو التصديق ولكن ليس التصديق مجردا اعتقاد صدق المخبر دون الانقياد له، ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيمانا لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود الذين عرفوا أن محمدا رسول الله كما يعرفون أبناءهم مؤمنين مصدقين، وقد قال تعالى (فإنهم لا يكذبونك) أي يعتقدون أنك صادق (ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون)، والجحود لا يكون إلا بعد معرفة الحق، قال تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا)، وقال موسى لفرعون (لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض بصائر)، وقال تعالى عن اليهود (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون)، وأبلغ من هذا قول النفرين اليهوديين لما جاءا إلى النبي وسألاه عما دلهما على نبوته فقالا (نشهد أنك نبي فقال ما يمنعكما من اتباعي قالا إن داود دعا أن لا يزال في ذريته نبي وإنا نخاف إن اتبعناك أن تقتلنا اليهود) رواه النسائي والترمذي، فهؤلاء قد اقروا بألسنتهم إقرارا مطابقا لمعتقدهم أنه نبي ولم يدخلوا بهذا التصديق والإقرار في الإيمان لأنهم لم يلتزموا طاعته والانقياد لأمره، ومن هذا كفر أبي طالب فإنه عرف حقيقة المعرفة أنه صادق وأقر بذلك بلسانه وصرح به في شعره ولم يدخل بذلك في الإسلام، فالتصديق إنما يتم بأمرين: أحدهما: اعتقاد الصدق والثاني: محبة القلب وانقياده، ولهذا قال تعالى لإبراهيم (يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا)، وإبراهيم كان معتقدا لصدق رؤياه من حين رآها فإن رؤيا الأنبياء وحي، وإنما جعله مصدقا لها بعد أن فعل ما أمر به، وكذلك قوله (والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه) رواه البخاري ومسلم، فجعل التصديق عمل الفرج لا ما يتمنى القلب والتكذيب تركه لذلك، وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلا بالعمل وقال الحسن ابن أبي شيبة: ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل، وقد روي هذا مرفوعا الكامل لابن عدي (راجع الصلاة لابن القيم/ 61ـ 62)

للشمس ليس بكفر ولا السجود لغير الله كفر، ولكنه عَلَمٌ على الكفر لأن الله بيّن أنه لا يسجد للشمس إلا الكافر.

* الفرقة الثانية عشر: الكرامية أصحاب محمد بن كرام: يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانا.اهـ[1]

فهذه أقوال المرجئة على اختلاف فرقهم، ويظهر منها أنهم خالفوا أهل السنة في كثير من المسائل سنورد بعضها إن شاء الله تعالى في مباحث قادمة مع بيان ما فيها من خطأ وضلال.

ونحن هنا ليس غرضنا ذكر أقوالهم بالتفصيل والرد عليها، وإنما المقصود بيان أصل مذهبهم في تعريف الإيمان وما ينبني عليه من مسائل وأحكام مهمة، ومن أراد معرفة ما قالوه على وجه التفصيل والرد عليهم فأنا أحيله على الجزء السابع من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد ذكر كل حججهم ورد عليها، وبين مدى مخالفتها لمذهب أهل السنة فأفاد وأجاد رحمه الله تعالى وجزاه عن الإسلام والسنة خيرا.

هذا وقد نسب بعض الناس ـ تلبيساً وزوراً ـ مذهب المرجئة إلى أهل السنة، ومثال ذلك ما قاله البيجوري في شرح جوهرة التوحيد عن اعتبار العمل من الإيمان الواجب أم لا، فقال: وهذا شرط كمال على المختار عند أهل السنة، فمن أتى بالعمل فقد حصل الكمال، ومن تركه فهو مؤمن ولكنه فوت على نفسه الكمال إذا لم يكن مع ذلك استحلال أو عناد للشارع أو شك في مشروعيته وإلا فهو كافر فيما عُلِم من الدين بالضرورة. اهـ[2]

فقوله هنا وهذا شرط كمال ـ أي العمل ـ على الإطلاق لا يصح بوجه، إذ إن السلف قد اتفقوا على أن الإيمان قول باللسان

---

[1]() مجموع الفتاوى ج 7/543 : 548.

[2]() تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري/45.

واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح.

وكثير من الناس يعتبرون أن مذهب الأشاعرة أو مرجئة الفقهاء من الأحناف وغيرهم هو مذهب أهل السنة، وهذا غير صحيح لما بينا من الفرق بين قول أهل السنة وقول فرق المرجئة في تعريف الإيمان، وسيأتي التنبيه على بعض الفروق الأخرى بين قول أهل السنة والفرق فيما يأتي من مباحث إن شاء الله تعالى.

هذا وسبب الخلط بين مذهب أهل السنة وغيرهم ممن خالفهم أن كثيرا من الناس لا يعرف مذهب أهل السنة في مثل هذه المسائل من طريق صحيح، فيقرأ مذهب بعض الفرق أو يسمعه على أنه مذهب السلف وأهل السنة ولا يستطيع التمييز بينهما، وقد حدث هذا لبعض طلبة العلم في كثير من البلدان، وحدث لنا هذا أيضا في أول الطلب حيث كان المشايخ يدرسون لنا العقيدة الطحاوية على أنها مذهب السف لا يذكرون شيئا غيرها، ولا يدخل هذا الخلط إن شاء الله تعالى على من درس مذهب السلف جيدا وعلى التفصيل وعرف أقوالهم، وعرف أقوال الفرق المخالفة لهم وحقيقة مذاهبهم.

ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله: وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية، لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير ممن يرى في باطنه رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان وهو مُعَظِّم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف.اهـ[1]

---

[1]() مجموع الفتاوى ج 7/364، وهناك سبب آخر لخلط هؤلاء ــ والذي يظهر من أقوالهم ومصنفاتهم ـ هو أنهم ما درسوا علم الحديث ولا عرفوا صحيحه من ضعيفه ولا تلقوا معتقداتهم من النصوص القرآنية والسنة النبوية التي اعتمد عليهما سلف الأمة المهديين، قال ابن تيمية رحمه الله: فإن فرض أن أحدا نقل مذهب السلف كما يذكره فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف كأبي المعالي وأبي حامد الغزالي وابن الخطيب وأمثالهم ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة فضلا عن خواصها

ويلاحظ من كلام الأشعري رحمه الله الذي نقله عنه ابن تيمية رحمه الله وذكرناه آنفا أن بعض فرق المرجئة لا يرون أن أفعال الكفر وأقواله الصريحة مكفرة في ذاتها وإن كانت سجودا للأصنام أو كانت سباً لله ولرسوله، إذ ليس عندهم شيء من الأعمال والأقوال مكفرا بذاته، وإنما كل ذلك دلالة وعلامة على الكفر في زعمهم.

وهذا مع مخالفته الظاهرة لكلام الله تعالى ولرسوله فهو من المعلوم بطلانه من دين الله تعالى وأحكامه، وقد وجد الزنادقة بذلك طريقا لإسقاط حد الردة عنهم بعد أن وجب، فقالوا نحن نؤمن بالله تعالى وبرسوله فكيف تحكمون علينا بالكفر والردة وما كفرنا بقلوبنا، بل الإيمان والتصديق يملأ قلوبنا.

وهذا مذهب يعتقده كثير من الناس اليوم وهم لا يدرون أن سلفهم في ذلك هم فرق المرجئة، كما ورد ذلك عن بعض من ينتسب إلى العلم الشرعي ويشتهر به في كلامهم عن بعض الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله ويحاربون دين الله حيث قالوا: ونحن نعتقد في إيمان المسئولين، وأنهم يعملون على أن تبلغ الدعوة مداها تحقيقا وتطبيقا، ولكن انتظار الظرف المناسب هو الذي يدعو إلى التريث، وأنهم لم ينكروا للإسلام مبدأ ولم يردوا على الله حكما.

وهذا ضلال مبين ما يُقصد به إلا التلبيس على عوام الناس وجهالهم، وهؤلاء المسئولين الذين يرى أصحاب البيان أنهم مؤمنون، وأنهم لا يشكون في إيمانهم هم أول المعطلين لأحكام

ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف بالبخاري ومسلما وأحاديثهما إلا بالسماع كما يذكر ذلك العامة ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث وبين الحديث المفترى المكذوب وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب، وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك إما عند الموت وإما قبل الموت والحكايات في هذا كثيرة معروفة. (راجع مجموع فتاوى ابن تيمية ج 4/72)

الله تعالى وقد نصبوا أنفسهم آلهة مع الله جل في علاه بأن شرعوا للناس أحكاما جاهلية وضعية بعد أن تركوا كتاب الله وراءهم ظهريا، ولم يقتصروا على ذلك بل ولجوا جميع أبواب الكفر والإجرام،فهم أشد الناس عداوة لله تعالى ولرسوله وللمؤمنين، وهم أشد الناس حربا على شريعة الله تعالى وعلى من يحملها أو يدعوا إليها، وأحوالهم وعداوتهم لدين الإسلام معروفة للقاصي والداني، فهم قادة الحرب على المسلمين في دولتهم بل وفيما يحيط بها ويحتاج إلى مساعدتها في ذلك، بل ويصدرون خبراتهم في حرب دين الإسلام وأهله إلى الدول الأخرى، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان حكمهم وحكم أمثالهم وحكم من عاونهم أو أيدهم أو نصرهم أو صحح مذهبهم بقول أو فعل وذلك في الكلام على مسألة الولاء والبراء ومسألة الحكم والتشريع.

وفي بيان سبب قول المرجئة السابق ومنشأ مذهبهم الباطل يقول ابن تيمية رحمه الله: ومنشأ هذه الشبهة التي أوجبت هذا الوهم من المتكلمين ومن حذا حذوهم من الفقهاء أنهم رأوا أن الإيمان هو تصديق الرسول فيما أخبر به، ورأوا أن اعتقاد صدقه لا ينافي السب والشتم بالذات...إلى قوله رحمه الله: ثم رأوا أن الأمة قد كفرت الساب فقالوا: إنما كفر لأن سبه دليل على أنه لم يعتقد أنه حرام واعتقاد حله تكذيب للرسول فكفر بهذا التكذيب لا بتلك الإهانة وإنما الإهانة دليل على التكذيب.اهـ[1]

وقال ابن حزم رحمه الله في بيان مذهب المرجئة أثناء حديثه عن الأشاعرة: وأما الأشعرية فقالوا: إن شتم من أظهر الإسلام لله تعالى ولرسوله بأفحش ما يكون من الشتم وإعلان التكذيب بهما باللسان بلا تقية ولا حكاية والإقرار بأنه يدين بذلك ليس شيء من ذلك كفرا، ثم خشوا مبادرة جميع أهل الإسلام

---

[1]() الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية/518.

لهم، فقالوا لكنه دليل على أن في قلبه كفرا...إلى آخر كلامه رحمه الله.اهـ[1]

وقول المرجئة إن من كفر بفعل أو قول مكفر فلا يكفر بنفس القول أو الفعل ولكن الفعل أو القول دليل وعلم على الكفر، قد دخل على بعض العلماء ونقلوه عنهم دون التنبيه على ما فيه ونقله بل واعتمده، ومن ذلك مثل ما ورد في قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في تعريف الإيمان: أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار، فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا، ولم يُحكَم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم. اهـ[2]

فقوله رحمه الله إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم فيه مشابهة لقول بعض فرق المرجئة حيث قالوا: إن السجود للشمس ليس بكفر، ولا السجود لغير الله كفر، ولكنه عَلَمٌ على الكفر، وحيث قالوا أيضا: إن شتم من أظهر الإسلام لله تعالى ولرسوله بأفحش ما يكون من الشتم، وإعلان التكذيب بهما باللسان بلا تقية ولا حكاية، والإقرار بأنه يدين بذلك، ليس شيء من ذلك كفرا، ثم قالوا: لكنه دليل على أن في قلبه كفرا.

وفرق بين أن يُقال: فعل يدل على كفره كالسجود للصنم، وبين أن يُقال فعل مكفر كالسجود للصنم، ففي الأول لا يُعتبر العمل مكفرا في ذاته ولكنه دليل على الكفر الذي في قلبه وعلم عليه، بمعنى أنه في ذاته ليس بكفر ولكنه يدل على وجود نوع آخر من الكفر وهذا هو عين قول المرجئة، وفي القول الثاني اعتُبر نفس العمل مكفرا دون النظر إلى عمل القلب أو إرجاع ذلك إليه بحال، والفرق بين دلالة القولين واضح.

وعلى جلالة قدر الحافظ ابن حجر رحمه الله ومنزلته العالية

---

[1]() الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج 5/75، ط دار الجيل.
[2]() فتح الباري ج 1/46، الباب الأول من كتاب الإيمان.

ومكانته الرفيعة في شتى العلوم، فقد قال هذا دون أن يلتفت أو ينبه إلى أن ذلك مشابه لقول بعض المرجئة، بل إن حكايته له هكذا دون التنبيه على ما فيه من المخالفة لمذهب السلف تبين أنه يقول به، فسبحان من لا يضل ولا ينسى.

وأما السبب في مخالفة المرجئة لمذهب أهل السنة كما ذكر ابن تيمية رحمه الله تعالى أنهم عدلوا عن بيان الكتاب والسنة والأقوال التي وردت عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى رأيهم وما تأولوه بفهمهم من اللغة، وسبب الضلال في الغالب إنما يكون بالبعد عن نصوص الكتاب والسنة تدبرا وفهما، ولذلك أمر الله تعالى في كتابه بالاعتصام بحبل الله المتين وهو القرآن والسنة.

ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله تعالى عن ذلك: وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس. اهـ[1]

وقد نقل ابن تيمية عن أحمد أيضا قوله: فأما من تأول القرآن على ظاهره بلا دلالة من رسول الله ولا أحد من الصحابة فهذا تأويل أهل البدع.[2]

على أنه ينبغي التنبيه على أن بعضا من هذه الفرق قد اندثر مذهبها، وليس لها من أتباع إلا القليل، وبعضها قد انتشر مذهبها وأثر في حياة الأمة أيما تأثير، وذلك لتولي من يعتقد اعتقادها القضاء والفتوى في بعض الأزمنة، وأخص بالذكر منها الفرقة الثانية القائلين بأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط وأن الكفر لا يكون إلا الجهل بالله فقط، والفرقة التاسعة منهم وهم كما ذكرهم الأشعري رحمه الله أصحاب أبي حنيفة رحمه الله.

وفي الحقيقة أن أبا حنيفة رحمه الله قد وافق في هذا القول

---

[1]() راجع مجموع الفتاوى ج 7/118 ـ 119 ، راجع/ 288 ـ 289 .
[2]() مجموع الفتاوى ج 7/396.

شيخه حماد بن أبي سليمان، فإنه أول من قال بالإرجاء من أصحاب ابن مسعود من أهل الكوفة.

ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله: لأن الإرجاء في أهل الكوفة كان أولاً فيهم أكثر، وكان أول من قاله حماد بن أبي سليمان فاحتاج علماؤها أن يظهروا إنكار ذلك. اهـ[1]

وقال أيضا رحمه الله: وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن تبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه، وهؤلاء من مرجئة الفقهاء...إلى أن قال: لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه واتبعه من اتبعه ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة ومن بعدهم. اهـ[2]

وقال أيضا رحمه الله: والقاضي أبي بكر الباقلاني نصر قول جهم في مسألة الإيمان متابعة لأبي الحسن الأشعري، وكذلك أكثر أصحابه، فأما أبو العباس القلانسي وأبو علي الثقفي وأبو عبد الله بن مجاهد ـ شيخ القاضي أبي بكر وصاحب أبي الحسن ـ فإنهم نصروا مذهب السلف، وابن كلاب نفسه والحسين بن الفضل البجلي ونحوهما كانوا يقولون: هو التصديق والقول جميعا موافقة لمن قال من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان ومن اتبعه مثل أبي حنيفة وغيرهم. اهـ[3]

وروى الخلال في كتاب السنة بسنده إلى شعبة قال: قلت لحماد بن أبي سليمان: هذا الأعمش وزبيد ومنصور حدثونا عن شقيق عن عبد الله عن النبي : (سباب المسلم فسوق) فأيهم نتهم؟ أنتهم الأعمش، أنتهم منصور، أنتهم أبا وائل؟ قال إسحاق: قلت لأبي عبد الله: وإيش أتهم من أبي وائل؟ قال: أتهم رأيه الخبيث ـ يعني حماد بن أبي سليمان ـ وقال لي ابن عون: كان

---

[1]() مجموع الفتاوى ج 7/311.
[2]() مجموع الفتاوى ج 7/507.
[3]() مجموع الفتاوى ج 7/119.

حماد بن أبي سليمان من أصحابنا حتى أحدث ما أحدث، قال: أحدث الإرجاء. اهـ[1]

فحماد بن أبي سليمان هو أول من قال بالإرجاء من أصحاب ابن مسعود واتبعه في ذلك أبو حنيفة رحمه الله، وقد أورد الحافظ الذهبي عن معمر قال: كنا نأتي أبا إسحاق فيقول من أين جئتم؟ فنقول من عند حماد، فيقول: ماذا قال لكم أخو المرجئة؟ وقال معمر: قلت لحماد: كنت رأسا وكنت إماما في أصحابك، فخالفتهم فصرت تابعا، فقال: إني أن أكون تابعا في الحق خير من أن أكون رأسا في الباطل.

قال الذهبي: يشير معمر إلى أنه تحول مرجئا إرجاء الفقهاء وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان ويقولون: الإيمان إقرار باللسان ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض نسأل الله العافية. اهـ[2]

غير أنه من الإنصاف والحق أن يقال إن أبا حنيفة رحمه الله من علماء الأمة المعروفين والذين تلقتهم الأمة بالقبول ومن الأئمة الذين تركوا ثروة فقهية عظيمة، وقد اعتمد كثير من العلماء اجتهاداتهم الفقهية وعدُّوه من الأئمة الأعلام في دين الإسلام، وفضله ومناقبه معروفة، وقد تكلم عنها كثير من العلماء.

هذا وإن كان قد غلط هو أو غيره في بعض مسائل الإيمان، فإن الخطأ والتقصير صفات ملازمة لبني آدم مهما علت منزلتهم، وقد قال تعالى (لا يضل ربي ولا ينسى)[3]، فالله تعالى من صفات كماله أنه لا يضل ولا ينسى، أما البشر فإن من صفاتهم الملازمة لهم الظلم والجهل قال تعالى (إنا عرضنا الأمانة على

---

[1]() السنة للخلال/478، راجع السنة لعبد الله بن احمد ج 1/319.
[2]() سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ج 5/233.
[3]() سورة طه، الآية: 52.

السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا)[1]، غير أنه لا يصح أن يُحتج بمكانة أبي حنيفة أو غيره من الأئمة رحمهم الله على صحة كلامه وقبوله مطلقا، فإن الحق لا يعرف بالرجال ولكن الرجال يعرفون بالحق، وكما قيل: اعرف الحق تعرف أهله.

فلابد من معرفة الصواب من الخطأ وتمييزه في قول القائل كائنا من كان، ولا سيما في مهمات المسائل مثل مسائل الإيمان وأصول الدين، وذلك مع حفظ مكانة الأئمة والعلماء، وعدم التجرؤ عليهم أو القدح فيهم رحمهم الله أجمعين.

هذا وقد ذهب جماعة من متأخري أصحاب أبي حنيفة إلى قولٍ أشد مخالفة من قول مرجئة الفقهاء الأوائل، حيث زعم هؤلاء المتأخرون أن الإيمان هو مجرد ما في القلب فقـط من التصديق، وأن القول الظاهـر أي الإقرار باللسان شرط لثبوت الأحكام في الدنيا فقط، ولا يدخل في مسمى الإيمان، ومن هؤلاء المتأخرين أبو منصور الماتريدي وأمثاله، وهذا قول معلوم بطلانه من الدين[2].

ومما يحزن له القلب أن مثل هذه المذاهب المخالفة للحق والمباينة لمذهب السلف هي المعتمدة وهي التي تدرس في كثير من بلدان المسلمين لطلبة المعاهد العلمية والكليات الشرعية مثل المعاهد الأزهرية المصرية وجامعة الأزهر، حيث يدسون فيها هذه المذاهب المبتدعة ويتركون مذهب السلف الذي اتفق العلماء على أنه الهدى والرشاد والذي كان عليه الأوائل المهديون.

وحقيقة الأمر كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في قوله: إن كثيرا ممن يصنف في أصول الدين ما عرف مذهب

---

[1]() سورة الأحزاب، الآية: 72.
[2]() راجع مجموع الفتاوى ج 7/510.

السلف ولا قرأه ولا شعر به.

وكما قال أيضا: وكثير من الكتب المصنفة في (أصول علوم الدين) وغيرها تجد الرجل المصنف فيها في المسألة العظيمة كمسألة القرآن والرؤية والصفات والمعاد وغير ذلك، يذكر أقوالا متعددة والقول الذي جاء به الرسول وكان عليه سلف الأمة ليس في تلك الكتب، بل ولا عرفه مصنفوها ولا شعروا به[1].

ومما يجب أن يُعرف أن السلف قد اشتد نكيرهم على المرجئة عموما سواء أهل الغلو منهم أو مرجئة الفقهاء، ولكن ما نسبهم أحد إلى الكفر أبدا فإن فيهم العلماء والعباد، ولم تصل بدعتهم إلى حد الكفر الأكبر.

ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله: وهذه الشبهة التي أوقعتهم مع علم كثير منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيمانه، ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين...إلى أن قال رحمه الله:

فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء، حتى قال إبراهيم النخعي رحمه الله:لَفِتنتُهم ـ يعني المرجئة ـ أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة، وقال الزهري: ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء، وقال الأوزاعي: كان يحيى بن أبي كثير وقتادة يقولان: ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء، وقال شريك القاضي وذكر المرجئة فقال: هم أخبث قوم، حسبك بالرافضة خبثا ولكن المرجئة يكذبون على الله، وقال سفيان الثوري: تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري، وقال قتادة: إنما حدث الإرجاء بعد فرقة فتنة ابن الأشعث.اهـ[2]

---

[1]() راجع مجموع الفتاوى ج 12/510.

[2]() مجموع الفتاوى ج 7/395، راجع السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ج 1/312.

والثوب السابري الذي ورد في قول الثوري هو نوع من الأثواب الرقيقة التي تكشف ما تحته وتكاد ألا تستره([1])، وكأن هذا تمثيل لدين المرجئة وعقيدتهم ومذهبهم وأن دينهم رقيق لا ينفع صاحبه.

وقال ابن تيمية أيضا: ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحدا منهم نطق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة. اهـ[(2)]

وقد نقل ابن تيمية رحمه الله تكفير بعض السلف لعقيدة الجهمية وبعض أعيانهم، وعدم تكفيرهم للمرجئة على اختلاف أنواعهم حيث قال رحمه الله: قال الحميدي: سمعت وكيعا يقول: أهل السنة يقولون الإيمان قول وعمل، والمرجئة يقولون: الإيمان قول، والجهمية يقولون: هو المعرفة، وفي رواية أخرى عنه: وهذا كفر، وقال محمد بن عمر الكلابي: سمعت وكيعا يقول: الجهمية شر من القدرية، قال: وقال وكيع: المرجئة الذين يقولون: الإقرار يجزئ عن العمل، ومن قال ذلك فقد هلك، ومن قال النية تجزئ عن العمل فهو كفر، وهو قول جهم. اهـ[(3)]

مما سبق يُعلم حقيقة مذهب المرجئة ومخالفته لمذهب سلف الأمة، ويُعلم أيضا ما لمذهبهم من خطورة على عقيدة المسلمين ودينهم، وقد مر بك ذم السلف للإرجاء، وكفى في ضرره أنه يسهل على الناس الوقوع في المعاصي اعتمادا على أن الإيمان ليس له تعلق بالعمل، وهذا واقع مشاهد، ومما يبين ضرره أيضا

---

[1]() السابري كل رقيق، وفي حديث حبيب بن أبي ثابت: رأيت على ابن عباس ثوبا سابريا أستشف ما وراءه، وكل رقيق عند العرب فهو سابري (راجع لسان العرب ج 4/342)

[2]() مجموع الفتاوى ج 7/507، وراجع/555.

[3]() مجموع الفتاوى ج 7/307 ـ 308.

أنه قد دخل على كثير من العلماء دون أن يتنبهوا لأوجه مخالفته للحق.

وهذا مما يحفز همم طالبي الحق والباحثين عن النجاة على تعلم مذهب سلف الأمة الكـرام والعض عليه بالنواجـذ وخاصـة في هذا الزمـان ـ زمان قلة العلم وانتشار الجهل ـ الذي قال فيه النبي : (إن من أشراط الساعة أن يُرفع العلم ويثبت الجهل ويُشرب الخمر ويظهر الزنا)، وفي رواية أخرى (أن يقل العلم ويظهر الجهل)[1].

فالواجب على الناصح لنفسه والذي يرجو النجاة يوم القيامة أن يبذل من وقته وجهده في البحث عن مذهب السلف وتعلمه والعمل به ونشره بين الناس، فإن ذلك من آكد الواجبات وخاصة في زماننا هذا حيث اختلط الحق بالباطل، بل صار أهل الباطل أعلى صوتا ولكن للحق نور لا يخفى، فيجب على كل مسلم مستطيع أن يتعلم الحق من معدنه، ويجب على أهل العلم أن ينشروا الحق، فإنه كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله في رسالته إلى أبي بكر بن حزم: ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا.[2]

مذهب الخوارج والمعتزلة[3]

---

[1]() رواه البخاري ومسلم والنسـائي والترمـذ وابـن ماجـة وأحمـد وابـن حبـان والحاكم والبيهقي وابن أبي شيبة والبزار وأبو يعلى والطبراني بألفاظ مختلفة عن أنس.

[2]() صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم.

[3]() الخوارج جمع خارج، ولا يطلق ذلك إلا على مـن خلـع طاعـة الإمـام الحـق العدل وأعلن له العصـيان، وسـموا خـوارج لأنهـم خرجـوا علـى الإمـام الحـق عثمان بن عفان ، ويسمون أنفسهم الشراة أي الـذين يشـرون أنفسـهم مـن الله تعالى أي يبيعونها له تعالى، ومن أسمائهم المُحكّمة أو الحكمية، أي الذين قـالوا: لا حكـم إلا للـه عنـدما وافـق علـي على التحكيـم درءا للفتنـة بيـن المسلمين، وللخوارج اعتقادات مخالفة لأهل السنة فـي بـاب الإيمـان وبعـض أبواب الفقه، ولم يكن بحمد الله تعالى بينهم أحد من أصحاب رسول الله بـل قاتلهم الصحابة مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

ظهرت بدعة الخوارج لما قُتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وسار علي ابن أبي طالب إلى العراق وحصل بين الأمة من الفتنة والفرقة يوم الجمل ثم يوم صفين ما هو مشهور، خرجت الخوارج المارقة على الطائفتين جميعا، وكان النبي قد أخبر بهم وذكر حكمهم.

وقال الإمام أحمد: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه، وهذه العشرة أخرجها مسلم في صحيحه موافقة لأحمد، وروى البخاري منها عدة أوجه، وروى أحاديثهم أهل السنن والمسانيد.

وهؤلاء الخوارج لهم أسماء وهم أصناف، يقال لهم الحرورية لأنهم خرجوا بمكان يقال له حروراء، ويقال لهم أهل النهروان، لأن علياً قاتلهم هناك، ومن أصنافهم:

الإباضية أتباع عبد الله بن إباض، والأزارقة أتباع نافع بن الأزرق، والنَجِدات أصحاب نجدة الحروري، وهم أول من كفر أهل القبلة بالذنوب، بل ربما يرونه هم من الذنوب، وقد استحلوا دماء أهل القبلة بذلك، فكانوا كما نعتهم النبي : (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)[1]، بل وزادوا على معتقد الأولين من الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر، ولو اعتقد معتقدهم.

وعَظُم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد، فأبطلوا رجم المحصن وقطعوا يد السارق من الإبط، وأوجبــوا الصلاة على الحائض في حيضها، وكفَّـروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادرا على ذلك.

والمعتزلـة سـموا بـذلك لاعـتزالهم حلقـة الحسـن البصـري فـي المسـجد أو لاعتزالهم مذهب سلف الأمة ومخالفتهم له، ويسمون أيضا القدرية إذ أن لهـم قولا في القدر مخالفا لما ثبت في الكتاب والسنة ولما كان عليه سلف الأمــة، وسيأتي إن شـاء اللـه تعـالى بيـان لمجمـل اعتقـادهم المخـالف فـي الإيمـان والقدر في الجزء الثالث من هذا الكتاب (راجع الفرق بين الفرق للبغدادي).

[1]() رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والنسائي.

وكفَّر الخوارج علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ومن والاهم، وقتلوا علي بن أبي طالب مستحلين لقتله، قتله عبد الرحمن بن ملجم المُرادي منهم، وكان هو وغيره من الخوارج مجتهدين في العبادة، لكن كانوا جهالا فارقوا السنة والجماعة.

فقال هؤلاء: ما الناس إلا مؤمن وكافر، والمؤمن من فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرمات، فمن لم يكن كذلك فهو عندهم كافر مخلد في النار، ثم جعلوا كل من خالف قولهم كذلك.

وقال هؤلاء الخوارج: من زنى أو شرب الخمر أو فعل شيئا من المعاصي فهو كافر خارج عن ملة الإسلام، وهو مخلد في النار مع الكفار الأصليين، ولا يُصَلى عليه ولا يُدفَن في مقابر المسلمين، ولو أقر بالتوحيد وفعل الواجبات الشرعية كلها، ومذهب هؤلاء باطل بدلائل كثيرة من الكتاب والسنة.

وقد ذكر ابن حجر رحمه الله مبدأ خروجهم ومختصر اعتقادهم وبعض فرقهم فقال: أما الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة، وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين، وأصل بدعتهم فيما حكاه الرافعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله أو مواطأته إياهم، كذا قال وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الأخبار.

فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينكرون عليه أشياء ويتبرءون منهن وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن والمراد منه ويستبدون برأيهم ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك.

فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه

واعتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجمل الذين كان رئيسهم طلحة والزبيرن فإنهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا عليا فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طلب قتلة عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك، فبلغ عليا فخرج إليهم فوقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر على وقتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة، فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب بدم عثمان بالاتفاق.

ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك، وكان علي أرسل إليه لأن يبايع له أهل الشام، فاعتل بأن عثمان قتل مظلوما وتجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتلته وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ويلتمس من علي أن يمكنه منهم ثم يبايع له بعد ذلك، وعلي يقول: ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق، فلما طال الأمر خرج علي في أهل العراق طالبا قتال أهل الشام.

فخرج معاوية في أهل الشام قاصدا إلى قتاله فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهرا وكاد أهل الشام أن ينكسروا، فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى، وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية، فترك جمع كثير ممن كان مع علي وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدينا واحتجوا بقوله تعالى (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم) الآية، فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا: ابعثوا حكما منكم وحكما منا ويحضر الوقوف من لم يباشر القتال، فمن رأوا الحق معه أطاعوه، فأجاب علي ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج، وكتب علي بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام: هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين على معاوية، فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا: اكتبوا اسمه واسم أبيه، فأجاب علي إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضا، ثم انفصل

الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن الوقوف بعد مدة عينوها في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم.

فرجع معاوية إلى الشام ورجع علي إلى الكوفة، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكانا يقال له حَرُوراء ومن ثم قيل لهم الحـَرُورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكوَّاء اليشكري وشَبَث التميمي، فأرسل إليهم علي ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه، ثم خرج إليهم علي فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيساهم المذكوران، ثم أشاعوا أن عليا تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك عليا فخطب وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله، فقال كلمة حق يراد بها باطل، فقال لهم: لكم علينا ثلاث: أن لا نمنعكم من المساجد ولا من رزقكم من الفيء ولا نبدؤكم بقتال ما لم تحدثوا فسادا.

وخرجوا شيئا بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن فراسلهم في الرجوع فأصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم ويتوب، ثم راسلهم أيضا فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين، ومر بهم عبد الله بن خباب بن الأرت وكان واليا لعلي على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل فقتلوه وبقروا بطن سريته عن ولد، فبلغ عليا فخرج إليهم في الجيش الذي كان هيأه للخروج إلى الشام فأوقع بهم بالنهروان ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قتل ممن معه إلا نحو العشرة، فهذا ملخص أول أمرهم.

ثم انضم إلى من بقى منهم من مال إلى رأيهم فكانوا مختفين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا بعد أن دخل علي في صلاة الصبح، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان يقال له النجيلة، ثم كانوا منقمعين في إمارة زياد وابنه عبيد الله على

العراق طول مدة معاوية وولده يزيد، وظفر زياد وابنه منهم بجماعة فأبادهم، فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام ثار مروان فادعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق وباليمامة مع نجدة بن عامر...إلى أن قال:

وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم، وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد، فأبطلوا رجم المحصن، وقطعوا يد السارق من الإبط، وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها، وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادرا وان لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وفتكوا فيم ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب، فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم، ومنهم من يدعو أولا ثم يفتك، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقلل جمعهم، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية، وصدر الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب.

وقد صنف في أخبارهم أبو مِخْنَف كتابا لخصه الطبري في تاريخه، وصنف في أخبارهم أيضا الهيثم بن عدي كتابا ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتابا كبيرا، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعليا وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلد في النار أبدا، وقال غيره بل الصنف الأول مفرع عن الصنف

الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنبوا فيما فعلوه بزعمهم، وقال ابن حزم: ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ومن أدمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التخليد في النار، وذكر أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصلوات الخمس وقال الواجب صلاة بالغداة وصلاة بالعشي، ومنهم من لصاحب نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات: عدة فرق الخوارج عشرون فرقة، وقال ابن حزم: أسوؤهم حالا الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية منهم بقية بالمغرب.

وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جياد، منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري من طريق يونس كلاهما عن الزهري قال: لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغلبوهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ورجع كل إلى بلده إلى أن اجتمع الحكمان في العام المقبل بدومة الجندل وافترقا، فلما رجعوا خالفت الحرورية عليا وقالوا لا حكم إلا لله، وأخرج بن أبي شيبة من طريق أبي رزين قال: لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع علي إلى الكوفة اعتزلت الخوارج بحروراء فبعث لهم عبد الله بن عباس فناظرهم فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال انهم يتحدثون أنك أقررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم، فخطب وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله، ومن وجه آخر: أن رءوسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسي وزيد بن حصن الطائي وحرقوص بن زهير السعدي فاتفقوا على تأمير عبد الله بن وهب([1])

([1]) راجع فتح الباري ج 12/284ـ 285، وقال القرطبي رحمه الله: انقسمت

وجاءت من بعـد الخوارج المعتزلة وهم الذين اعـتزلوا الجماعـة بعد مـوت الحسـن البصـري ورؤسـاؤهم هـم: عمـرو بـن عبيــد، وواصل بن عطـاء الغزال وأتباعهما.

فقالوا: أهل الكبائر مخلدون في النار كما قالت الخوارج، ولا نسميهم لا مؤمنين ولا كفارا، بل فساق، ننزلهم منزلة بين المنزلتين، فوافقوا الخوارج في الأصل، وخالفوهم في الوصف، وأنكروا شفاعة النبي لأهل الكبائر من أمته، وأن يخرج من النار أحدٌ بعد أن يدخلها، وقالوا ما الناس إلا رجلان: سعيد لا يُعذب أو شقي لا يُنعم، والشقي نوعان: كافر وفاسق ، ولم يوافقوا الخوارج على تسميتهم كفارا.

الحرورية اثنتى عشرة فرقة، فأولهم: الأزرقية قالوا: لا نعلم أحدا مؤمنا، وكفروا أهل القبلة إلا من دان بقولهم، والأباضية قالوا: من أخذ بقولنا فهو مؤمن ومن أعرض عنه فهو منافق، والثعلبية قالوا: إن الله عز وجل لم يقض ولم يقدر، والخازمية قالوا: لا ندري ما الإيمان والخلق كلهم معذورون، والخلفية: زعموا أن من ترك الجهاد من ذكر أو أنثى كفر، والكوزية قالوا: ليس لأحد أن يمس أحدا لأنه من النجس ولا أن يؤاكله حتى يتوب ويغتسل، والكنزية قالوا: لا يسع أحد أن يعطى ماله أحدا، لأنه ربما لم يكن مستحقا بل يكنزه في الأرض حتى يظهر أهل الحق، والشمراخية قالوا: لا بأس بمس النساء الأجانب لأنهن رياحين، والأخنسية قالوا: لا يلحق الميت بعد موته خير ولا شر، والحكمية قالوا: من حاكم إلى مخلوق فهو كافر، والمعتزلة قالوا: اشتبه علينا أمر علي ومعاوية فنحن نتبرأ من الفريقين، والميمونية قالوا: لا إمام إلا برضا أهل محبتنا، وانقسمت القدرية اثنتي عشرة فرقة: الأحمرية: وهي التي زعمت أن في شرط العدل من الله أن يملك عباده أمورهم ويحول بينهم وبين معاصيهم، والثنوية: وهي التي زعمت أن الخير من الله والشر من الشيطان، والمعتزلة: وهم الذين قالوا بخلق القرآن وجحدوا صفات الربوبية، والكيسانية: وهم الذين قالوا لا ندري هذه الأفعال من الله أو من العباد ولا نعلم أيثاب الناس بعد أو يعاقبون، والشيطانية قالوا: إن الله تعالى لم يخلق الشيطان، والشريكية قالوا: إن السيئات كلها مقدرة إلا الكفر، والوهمية قالوا: ليس لأفعال الخلق وكلامهم ذات ولا للحسنة والسيئة ذات، والزبرية: قالوا: كل كتاب نزل من عند الله فالعمل به حق ناسخا كان أو منسوخا، والمسعدية زعموا: أن من عصى ثم تاب لم تقبل توبته، والناكثية زعموا: أن من نكث بيعة رسول الله فلا إثم عليه، والقاسطية: تبعوا إبراهيم بن النظام في قوله: من زعم أن الله شيء فهو كافر (راجع تفسير القرطبي ج 4/161ـ 162)

وهؤلاء يُرد عليهم بمثل ما يُرد به على الخوارج، وهذان القولان، أعني قول الخوارج الذين يكفرون بمطلق الذنوب ويخلدون أصحاب المعاصي في النار، وقول من يخلدهم في النار ويجزم بأن الله لا يغفر لهم إلا بالتوبة ويقول ليس معهم من الإيمان شيء، لم يذهب إليهما أحد من أئمة الدين أهل الفقه والحديث والحمد لله بل هما من الأقوال المشهورة عن أهل البدع.اهـ[1]

وهاتان الفرقتان ـ أعني المرجئة والخوارج ـ قد كانتا من أعظم البلايا على الأمة الإسلامية إذ بسببهما اختلطت الأمور، فأُخرج من الإسلام أقوام هم من أهل القبلة والشفاعة يقينا، بل وحُكِم عليهم بالخلود في نار جهنم، وعلى الطرف الآخر أُدخل في الإسلام أقوام لا يشك أحد من أهل العلم في كفرهم وردتهم.

وهاتان الفرقتان من أشد الناس رميا لمن خالفهم بالكفر والبدعة، وفي كل حين من الدهر ينبت لهذه الفرق الخبيثة نبتة تثير الفتن بين المسلمين، والمعصوم من عصمه الله تعالى ووفقه إلى الحق.

وخلاصة القول في هذا الباب أن يُقال: إن أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين ومن اتبعهم بإحسان قالوا:

إن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بـالجوارح، وإنـه يدخل فـي شـعب الإيمـان أعمـال متعـددة منهـا أعمـال بـالقلب وأقوال باللسان وأعمال بالجوارح، وكل ذلك من الإيمان، وإنــه لا يصح القول إلا بالعمل، وإن الإيمان يزيد وينقـص، يزيـد بالطاعـة وينقص بالمعصية.

وقالت المرجئة: إن الإيمان هو التصديق القلبي أو هو التصــديق بالقلب مع الإقرار باللسان، وإن الناس في أصل الإيمـان سـواء، وإنما يتفاضـلون بالأعمـال الصـالحة، وغلا قـوم منهـم فقـالوا أن

---

[1]() راجع مجموع الفتـاوى ج 7/479 ــ 501، فتـح البـاري ج 12/296 ــ 298 باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم.

الإيمان هو الإقرار فقـط، أو هـو المعرفـة فقـط، وإن الكفـر هـو الجهـل بـالله تعـالى وانتفـاء التصـديق، وإن الأفعـال الـتي حكـم الشرع بكفر فاعليها ليست مكفرة في ذاتها، ولكنهـا دلالـة علـى الكفر وذهاب المعرفة أو التصـديق مـن القلـب، فالسـجود لغيـر الله تعالى وسب الله تعالى ورسوله [illegible]

وهذا آخر ما نذكر في بيان مختصر قول أهل السنة والمرجئة والخوارج في تعريف الإيمان والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

كتبه الفقير إلى عفو ربه ورحمته
أبو عمرو
عبد الحكيم حسان